استمرار الإفصاحات للبنوك يؤثر إيجابياً على الأداء

«البورصة» تشهد تماسك الحركة على الأسهم القيادية خلال الأسبوع

مرت تعاملات بورصة الكويت خلال جلسات هذا الأسبوع بعدة محطات غلب عليها التذبذب في الأداء واستمرار زخم الشراء صوب الأسهم الصغيرة والخاملة في حين تماسكت الحركة على الاسهم القيادية.

وبدا واضحا من مسار حركة الاداء في الجلسات الخمس الماضية الدخول الانتقائي من جانب بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية صوب أسهم مكونات مؤشر (كويت 15) وهو ما انعكس على اقفالاته التي كانت أقل مقارنة بأداء الأسهم الأخرى بنسب تتراوح ما بين 20 و 25 في المئة من حيث القيمة.

وتأثر منوال التعاملات ببعض التطورات المحلية والجيوسياسية ما انعكس على نفسيات صغار المتعاملين لكن سرعان ما استوعبت التعاملات هذه الأحداث لتسترد جزءا من عافيتها رغم المضاربات و عمليات جني الأرباح والضغوط البيعية على عموم الأسهم.

وادت وتيرة استمرار الافصاحات عن الأرباح التشغيلية لبعض البنوك المدرجة دورا ايجابيا على أداء أسهم العديد من المصارف وآخرها (البنك الاهلي الكويتي) الذي ارتفعت أرباحه بنسبة 7 في المئة إلى 5ر32 مليون دينار في 2016 و توصية مجلس الادارة توزيع 11 فلسا نقدا على المساهمين مقابل كل سهم.

وكانت اسهم المجموعات الاستثمارية حاضرة في الجلسات ومنها أسهم مجموعة (المدينة) ومجموعة (الاستثمارات الوطنية) رغم أن محافظ تلك المجموعات كانت تستهدف أسهم شركاتها لتعديل مستوياتها السعرية التي بلغ الكثير منها أسعارا مقبولة.

وعن وقائع جلسة أمس الخميس فقد شهدت المزيد من الضغوط على الأسهم الصغيرة والكبيرة إضافة إلى استمرار اطلاق الشائعات من بعض كبار المضاربين حول تأخر بعض البيانات المالية لشركات تشغيلية ما زاد من عمليات جني الأرباح في فترة المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق).

وواجهت أسهم بعض الشركات التشغيلية ضغوطا بفعل التطورات في أنشطتها في بعض البلدان العربية مثل الشركة الكويتية للاغذية (امريكانا) التي شهد سهمها استقرارا في حين تراجع سهم (اجيليتي) بعد تقديمها طلب تحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بشأن نشاطها في العراق.

كما كان لافصاح شركة (انوفست) عن معلومات جوهرية وتنفيذ بيع اوراق مالية مدرجة لصالح حساب وزارة العدل و المعلومات الشهرية عن اداء صندوق استثمارية للمركز المالي الكويتي اثر على قرارات بعض المتعاملين الاستثمارية سواء في اتجاه الشراء أو البيع.

واستحوذت أسهم (المعدات) و(و ط مسالخ) و(ياكو) و(الامتياز) على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا كما استحوذت أسهم (ابيار) و(الاثمار) و(المستثمرون) و(المدينة) على قائمة الشركات الأكثر تداولا رغم الانخفاض الذي طاول العديد من الأسهم.

واستهدفت الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات وأبرزها (وطنية) و(المدينة) و(م الاعمال) و(سنرجي) و(الديرة) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 33 شركة وانخفاض أسهم 87 شركة من إجمالي 147 شركة تمت المتاجرة عليها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 3ر46 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 4ر21 مليون دينار كويتي تمت عبر 1297 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 07ر962 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري منخفضا 7ر72 نقطة ليبلغ مستوى 7ر6582 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 3ر55 مليون دينار من خلال 8ر531 مليون سهم تمت عبر 10573 صفقة نقدية.

أداء متباين للبورصة خلال الأسبوع

■ إفصاح «انوفست» أثر على قرارات بعض المتعاملين الاستثمارية في اتجاهي الشراء أو البيع

مجلس الإدارة يوصي بتوزيعات نقدية بقيمة 7 ملايين دينار

بودي: «طيران الجزيرة» يحقق 10.8 ملايين دينار صافي ربح في 2016

أعلنت شركة طيران الجزيرة عن نتائجها المالية لعام 2016، محققة أرباحا للسنة السادسة على التوالي.

وقالت الشركة انها حققت إيرادات بلغت 52.8 مليون د.ك، وأرباحا تشغيلية بلغت 8.8 مليون دك، وأرباحا صافية بلغت 10.8 مليون دك، وكانت توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن السنة المالية 2016 بنسبة 35% من القيمة الإسمية للسهم بقيمة إجمالية تبلغ 7 مليون دك.

أبرز النتائج لعام 2016:

- بلغت الإيرادات التشغيلية 52.8 مليون دك منخفضة بنسبة 10% عن عام 2015
- بلغت الأرباح التشغيلية 8.8 مليون دك منخفضة بنسبة 35.3% عن عام 2015
- بلغت الأرباح الصافية 10.8 مليون دك منخفضة بنسبة 29.8% عن عام 2015
- زيادة عدد الركاب بنسبة 0.3% عن عام 2015
- بلغت نسبة الالتزام بجدول مواعيد السفر 94%

وقال رئيس مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة، مروان بودي: «يسرني أن أعلن للسادة المساهمين عن أن الشركة حققت أرباحا للسنة السادسة على التوالي، وذلك على الرغم من التباطؤ الاقتصادي والاستمرار في الزيادة المفرطة في عدد المقاعد على الخطوط التي نخدمها مما شكل ضغطا على معدل العائد على المقعد والذي أدى إلى الانخفاض في ربحية الشركة بنسبة 28.8% عن العام الماضي على الرغم من الزيادة الطفيفة في عدد المسافرين، ومع ذلك، فإن الشركة اليوم تتمتع بميزانية قوية تخلو من الالتزامات البنكية وغنية بالسيولة، مما يجعلها من أقوى الميزانيات في القطاع.»

وأضاف «إن الاستثمارات في المرافق الأرضية التي قمنا بها مؤخرا، ومن أبرزها مبنى الركاب الخاص بمسافري طيران الجزيرة والذي سيبدأ باستقبال المسافرين نهاية العام الحالي، ستعمل على جذب المزيد من المسافرين وستشكل حلا جذريا لمشكلة الزحمة في مطار الكويت الدولي، وستنقل الشركة إلى مرحلة جديدة من الأداء.»

لقد تبنت طيران الجزيرة في الأعوام السابقة استراتيجية مكونة من شقين أولهما الاستمرار في زيادة الكفاءة التشغيلية للشركة وتقليص الوقت الزمني لجميع مراحل السفر، وثانيهما هو إيجاد حلول للعقبات التي يواجهها المسافرون في مطار الكويت الدولي والناتجة عن النمو السريع في قطاع السفر على مدى السنوات العشر الأخيرة، ما أدى إلى ضغط مستمر على مرافق مطار الكويت الدولي، لذا أخذت الشركة هذه الحاجة وحولتها إلى إحدى الفرص التي تتجه للاستثمار فيها، وكانت أولى هذه الاستثمارات إطلاق أربع بوابات حصرية لخدمة مسافري طيران الجزيرة في مطار الكويت الدولي في يونيو 2014. وفي العامين 2015 و2016 استمرت الشركة في إطلاق الحلول لرفع الكفاءة التشغيلية للشركة واستقطاب شريحة أكبر من المسافرين، حيث تم إطلاق خدمة «بارك اند فلاي» للتسجيل الدخول بعيدا عن زحمة المطار وتوفير خدمة مواقف السيارات فيها أيضا، كما تم إطلاق قاعة خاصة بمسافري درجة الأعمال تبعد خطوات قليلة عن بوابات الطائرة، وكل ذلك بهدف تسهيل رحلة المسافر والسعي إلى تخليص جميع إجراءات السفر بأقل من 30 دقيقة. واستمرارا في هذه الاستراتيجية، ستواصل طيران الجزيرة خلال العام 2017 في تذليل عقبات السفر وتسهيل الإجراءات للمغادرين والقادمين من خلال مبنى الركاب الجديد الخاص بركابها والذي سيتم من خلاله إنهاء جميع إجراءات السفر من لحظة النزول من السيارة إلى لحظة دخول بوابة الطائرة في فترة زمنية لا تتجاوز 15 دقيقة وذلك بفضل التصميم العصري والمتطور لكل من مبنى مواقف السيارات ومبنى الركاب من قبل الشركة وتوظيف أحدث وسائل التكنولوجيا فيه بهدف تسهيل وتسريع إجراءات السفر، وكذلك سهولة إجراءات الوصول والجمارك والخروج من المطار.

وإن ما يجعل من هذه المرحلة نقلة نوعية فعلية ذات أثر إيجابي ملموس من قبل المسافرين هو أن المبنى قد تم تصميمه ليكون «مبنى ركاب ذكي» يوفر عملية تسجيل سهلة وسريعة وخالية من الازدحام عن طريق تخليص إجراءات السفر إلكترونيا، بالإضافة إلى خدمة موافاة المسافرين على هاتفهم النقال الخاص بآخر التحديثات وعلى مدار الساعة لكل ما يتعلق بالرحلة ومواعيدها وأرقام البوابات وغيرها من الخدمات وذلك من خلال تكنولوجيا ذكية متقدمة تربط المبنى الجديد بالهواتف النقالة للمسافرين لإتمام رحلتهم بكل سلاسة.

وكذلك فإن مبنى الركاب الجديد سيكون موصولا مباشرة بمبنى مواقف السيارات متعدد الأدوار مما يوفر الوقت والجهد ويكفل انتقالا سريعا من السيارة إلى بوابة الطائرة مباشرة دون المرور بأي زحمة خارجية، وستتوفر أيضا خدمة ركن السيارات في حال المغادرة سواء في المواقف طويلة أو قصيرة المدى التابعة لمبنى الركاب الجديد، وبالإضافة إلى ذلك ستتوفر في حال القدوم خدمة نقل الأمتعة وتوصيلها إلى المنزل مباشرة للتخفيف من عناء الانتظار ورفع مستوى الخدمات التي تسبق وتلي الرحلة الجوية.

مروان بودي

40.3 مليون دينار صافي أرباح «الأهلي المتحد» في 2016

أعلن البنك الأهلي المتحد أمس الخميس تحقيقه أرباحا صافية بلغت 3ر40 مليون دينار كويتي بربحية 9ر25 فلس للسهم خلال عام 2016 مقارنة بأرباح بلغت 8ر42 مليون دينار بربحية 4ر27 فلس للسهم خلال عام 2015.

وقال البنك في بيان له على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت إن إجمالي حقوق المساهمين خلال العام الماضي بلغ نحو 385 مليون دينار مقارنة بحقوق مساهمين بلغت 1ر356 مليون دينار خلال عام 2015 (الدولار الأمريكي يعادل 304ر0 دينار).

وأضاف أن إجمالي الموجودات بلغ 69ر3 مليار دينار مقابل مطلوبات بلغت 24ر3 مليار دينار خلال 2016 مقارنة بمطلوبات بلغت 54ر3 مليار دينار في عام 2015.

وأسس (الأهلي المتحد) عام 1971 وأدرج في بورصة الكويت عام 1984 برأسمال مدفوع بلغ 2ر173 مليون دينار ومن أغراضه مزاولة كل المعاملات المصرفية والتمويلية والاستثمارية بما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية.

«التجارة»: 560 رخصة تجارية لقطاع شركات الأشخاص خلال ديسمبر الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن إجمالي تراخيص شركات الأشخاص خلال شهر ديسمبر 2016 بلغ 560 رخصة في حين بلغت أعداد التراخيص التجارية الفردية حسب القطاعات الاقتصادية 499 رخصة وبنسبة نمو بلغت 12 في المئة.

وأضافت الوزارة في نشرتها التجارية لشهر ديسمبر الماضي الصادرة أمس الخميس أن إجمالي الصادرات الكويتية خلال الشهر المذكور بلغت نحو 7ر14 مليون دينار كويتي استحوذت الدول العربية على 72 في المئة منها أي بنحو 5ر10 مليون دينار بينما استحوذت بقية دول العالم على 28 في المئة وبقيمة 2ر4 مليون دينار.

وأظهرت النشرة أن العراق احتل مقدمة الدول العربية بقيمة 8ر6 مليون دينار وبنسبة تقدر ب 64 في المئة من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية في حين احتلت تركيا مقدمة دول العالم المصدر إليها بنحو 5ر1 مليون دينار وبنسبة 37 في المئة.

وأوضحت أن أهم المواد المصدرة للدول العربية خلال الشهر تضمنت الأكياس الورقية والألياف الزجاجية والعبوات البلاستيكية إضافة إلى المواد العازلة والبلاستيكية والحلويات بينما تمثلت أهم المواد المصدرة لبقية دول العالم في المنتجات الكيماوية ومواد البولي إثيلين والسيليكون.

كما أظهرت النشرة انخفاضا بسيطا في أعداد تراخيص الاستيراد الصادرة في شهر ديسمبر 2016 (الجديدة والمجددة والمؤقتة) بنسبة 2 في المئة مقارنة بما صدر خلال شهر نوفمبر من نفس العام حيث بلغ إجماليها نحو 1714 ترخيصا.

وبينت أن تراخيص الاستيراد العامة الجديدة بلغت 101 ترخيص خلال شهر ديسمبر 2016 مقابل 165 ترخيصا عن نفس الفترة من عام 2015 بانخفاض ملموس يقدر بحوالي 39 في المئة في حين بلغ عدد تراخيص الاستيراد المؤقتة 793 ترخيصا بنسبة زيادة وصلت الى 46 في المئة مقارنة ب 545 ترخيصا.

وفيما يخص المؤشرات التجارية للسجل والعلامات والوكالات التجارية أوضحت أن هناك العديد من المؤشرات التجارية التي تعكس الحالة في الاقتصاد الوطني وهذه المؤشرات قد تكون دلالتها مباشرة على حالة الاقتصاد مثل منح الرخص للاستثمارات التجارية ولكن في أحيان كثيرة قد تكون لها دلالة غير مباشرة وتعتبر انعكاسات أيضا لأوضاع اقتصادية قائمة.

أما بخصوص الوكالات التجارية فأشارت إلى وجود 178 طلب تسجيل وكالة تجارية خلال ديسمبر 2016 بارتفاع يقدر بنحو 2 في المئة في حين بلغ قيد الشركات في السجل التجاري 835 معاملة و983 معاملة للعلامات التجارية.

وأوضحت النشرة أن وزارة التجارة قدمت العديد من الدعوم للمواد الإنشائية تقدر بنحو 18 مليون دينار كويتي تم صرفها خلال شهر نوفمبر من عام 2016 بارتفاع ملحوظ بلغ 98 في المئة عن الشهر السابق.

«بيتك» راعياً بلاتينياً لحفل تخريج حملة شهادة محلل مالي معتمد

الناهض: العلوم الاقتصادية محورية وحيوية لبناء مستقبل أفضل

مازن الناهض متحدثا

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» مازن سعد الناهض حرص البنك على دعم وتطوير الموارد البشرية التي تضيف قيمة لمؤسساتها ومجتمعها وتساهم في رفع مستوى الممارسة المهنية وتطوير قطاع الاستثمار، مشيرا الى ان العلوم الاقتصادية محورية وحيوية لبناء مستقبل أفضل.

وأضاف الناهض خلال كلمته في حفل تخريج الدفعة التاسعة من حملة شهادة محلل مالي معتمد CFA الذي اقيم اول امس في فندق مارينا، الى ان الحصول على شهادة محلل مالي معتمد يساهم في ترسيخ العمل المهني وتحقيق التميز في بيئة العمل، وهو ما ينسجم مع أهداف «بيتك» وثقافته التي تتجلى دائما في تحقيق الريادة وأعلى درجات الاحتراف والمهنية في العمل، لافتا الى ان ذلك يساهم ايضا في بناء مستقبل مالي مزدهر، سيما عند التزود بأدوات المعرفة المصرفية بشكل علمي وعملي، فذلك هو الاستثمار الامثل لتعزيز الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والبيئة التنافسية التي تجعل من العلم قوة لمواجهة كافة التحديات.

وأوضح الناهض ان العلوم الاقتصادية الفعالة تساهم في بناء مهارات تتوافق مع الاهداف الشخصية والمالية للفرد بما فيها الادخار والاستقرار المالي والاستثمار في التحصيل العلمي والدراسات العليا، منوها ان التركيز على التعليم هو جوهر العمليات في «بيتك» الذي قدم مساهمات عديدة على صعيد دعم الطلبة والخريجين والباحثين ورعاية مبادراتهم، مشيرا الى ان «بيتك» يهدف الى تعزيز ثقافة المعرفة والتعليم لانهما ادوات القوة والتميز، معربا عن فخره بتكريم الحاصلين على شهادة محلل مالي معتمد وعددهم 23 خريجا.

من جانبه، أشاد نائب رئيس جمعية المحللين الماليين في الكويت، الدكتور محمد الصراف بدعم «بيتك» لحفل تكريم الحاصلين على الشهادة، مشيرا الى ان الشهادة تركز على مبادئ وقيم الاستثمار وتعتبر اعلى شهادة بمجال الاستثمار في العالم.

الجدير بالذكر انه يجب على الراغبين بالحصول على شهادة وعضوية معهد المحللين الماليين المعتمدين اجتياز ثلاثة مستويات من الامتحانات وأن يكتسبوا الخبرة المطلوبة والمحددة بالعمل لمدة اربع سنوات في قطاع الاستثمار، ويوقعوا تعهدا بالالتزام بالميثاق الاخلاقي وميثاق المعايير المهنية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين، حتى يكتسبوا حق الانتماء إلى عضويته.

القضيبي يترأس وفد الكويت في اجتماع الاتحاد الجمركي الخليجي الـ18

القضيبي في لقطة جماعية من الاجتماع

ترأس مدير عام الإدارة العامة للجمارك بالإنابة عدنان القضيبي وفد دولة الكويت المشارك بالاجتماع الثامن عشر لهيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي والذي عقد في مملكة البحرين من ٨-٩ فبراير الجاري.

وتم خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ومن أبرزها قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة والثلاثين بشأن انتقال الشاحنات بين الدول الأعضاء، حيث تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل لإعداد تقرير بشأن معالجة هذا الأمر تمهيدا لرفعه لهيئة الشئون الاقتصادية والتنموية، واعتماد تقرير آلية التحويل المباشر واللجان الفنية المنبثقة عن هيئة الاتحاد الجمركي.

وأشارت هيئة الاتحاد الجمركي في اجتماعها، الى موافقة مجلس التعاون على ما توصلت إليه بشأن اعتماد بعض المنافذ الجمركية كمنافذ أولى للاتحاد الجمركي، واتخاذ الخطوات التنفيذية نحو الإجراءات التي يتم تطبيقها في المنافذ الأولى مع الخارج بحيث لا يتم تكرارها في المنافذ البينية وأن يقتصر الدور الجمركي في هذه المنافذ على الإجراءات التي لم تتم في نقاط الدخول الأولى.